تاريخ الجهمية والمعتزلة (*)

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر ان أول من احدث القول بالقدر (معبد الجهني) قال الذهبي في الميزان: هو تابعي صدوق لكنه سن سنة سيئة ، فكان اول من تكلم في القدر . قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الاشعث اه وكان أولا يجلس الى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد يتحله

ويروى ان من اول تكلم في القدر (غيلان بن ابي غيلان الدمشقي) ويقال انه اخذعن معبد ، ولا منافاة فالاولية نسبية ، بمعنى ان كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدهما

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان ، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق . وحكي ابن عساكر ان عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه ، فكف عن ذلك حتى مات عمر ، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء ، وكان يفتي الناس لما حج مع هشام سنة (١٠٦) . قال الاوزاعي : قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك ، فتكلم غيلان وكان رجلا مفوّها ، ثم اكثر الناس الوقيعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر ، واحنقوا هشام بن عبد الملك عليه ، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

(*) تابع لما نشر في ج ١١ م ١٦ ص ٨٣٩

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدرية) ممن روى لهما الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما

من المقرر في الاصول ان ائمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبتدعين، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم. ومع تصلب الشيخين في الرواة وتحريهما، لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة، انتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها. وقد سبر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح اسماء من رمي بذلك ممن خرج له البخاري. وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان اواحدهما. واما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفلت به كتب الرجال. ومن اشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتمه ايراد من سُمِّي من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الاخذ عمن رمي ببدعة — اذا كان ثقة صدوقا — وفي تلقي السنة منه طرحا للتعصب، واعترافا بقدر ذوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي: رمي برأي جهم — وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن — وقال الذهبي: حديثه في الكتب الستة، روى عنه الامام أحمد، وقال كان متقنا للحديث عجبا. وقد زعم الذهبي انه رجع عن التجهم، لكن يبطله تعصب الحميدي عليه، وقوله: جهمي لايحل ان يكتب عنه، فمع كونه جهميا روى عنه الائمة المشاهير، ولم يعملوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية المحاربي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) ذكريا بن اسحق (٨) سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي لبيد (١٧) عبد الله بن ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني (٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥) عمير بن هانئ (٢٦) عوف الاعرابي (٢٧) كهمس بن المنهال (٢٨) محمد ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الاعور النحوي (٣٠) هشام الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي

قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلهم ممن روى له الشيخان أو احدهما اهـ وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير من العلماء والعباد ، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم . وقال الامام احمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا اكثر اهل البصرة ، قال ابن تيمية : وهذا لأن مسألة خلق افعال العباد وارادة الكائنات مسألة مشكلة اهـ

* *

(١٠) بيان ان الجهمية والمعتزلة لهم ما للمجتهدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه ، فكذلك مسائل الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحا ووجودا ، فان الفرق التي تنوع

اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدي الفروع ، وكيف لا تكون من المجدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل بخصومها بما خذها ، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يتعدد على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجلي ان ما يبعث على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما يبعث عليه في الاصول أو اعظم ، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن وارادة الكائنات ، لما تشابهت الآيات والاخبار فيها ، ذهب كل فريق الى ما رآه اوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، واليق بعظمة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم مأجورين ، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

نعم لا يمكن ان يقال في مسائل الاصول ان كل مجتهد فيها مصيب ، وان الحق فيها متعدد ، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لان مسائل الاصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة ، ولا تحتمل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك ، بل لا بد من كونه على احدهما البتة ، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد ، بل الاعتقاد تتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحدا ، والحق منها واحداً ، والمخطئ معذوراً غير آثم ، لأنه بذل وسعه ، واستفد طاقته ، وما يراه غيره نصا يراه هو غير نص ، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر ، وبالعكس .

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الاصول . وحجته اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرتهم ، وقطع الصحبة معهم ، وتشديد الانكار عليهم ، مع ترك التشديد على

المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الغزالي . وعجيب من مثله ان يعد هذا دليلا على تأثيمهم ! واي مناسبة بين الدعوى والدليل ؟ على ان دعوى الاتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرتهم مردودة بتلقي ائمة الحديث عن كثير منهم ، وحمل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيخان من الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن رويا لهم من الاباضية والمرجئة والشيعة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقدمنا ما قاله الامام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج اصحاب الصحيح لمن كان داعية إه

وقد اشتهر هذا (اعني أن من كان داعية الى بدعته لم يخرجوا له) مع ان العراقيّ اعترض ذلك بان الشيخين احتجا بالدعاة ، فاحتج البخاري بعمران بن حطان الخارجي ، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني ، وكان داعية الى الارجاء ، فاني يستقيم مع ذلك دعوى هجران السلف لهم ، وقطع الصحبة معهم ، وهم قد حملوا عنهم من السنة ما لم يوجد عند غيرهم ، واصبح مرويّهم حجة دامغة ابد الآباد ؟ . نعم كان بعض السلف سلق بعض متقدمي الجهمية والقدرية بألسنة حداد ، ورموهم بما هم برآء منه ، وكان ذلك ايام ضعفهم وقلتهم ، اما وقد انتشر مذهبهم بعد ، ودالت

الدولة لهم ، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد ، فلم يسع من عاصرهم من ائمة الحديث الا التعمل عنهم وانصافهم ، كما رأيت في عبارة الامام احمد المتقدمة

فتبين مما ذكرناه ان ماعول عليه الغزالي في المستصفى لا يصح دليلا ولا شبهة مع ماعرفت من تخريج الشيخين عنهم ، بله غيرهما ، ممن نزل شرطه في تخريجه عن شرطهما ، كاصحاب السنن والمسانيد والمعاجم ، فان هذه الكتب ملأى بالمبتدعين من الفرق كلها ، كما يعرفه من سبر طبقات الرجال ، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ما للمجتهدين ، امر لا يرتاب فيه منصف ، والمجتهد معذور بل مأجور وان اخطأ ، واذا انتفى الاثم عن المجتهد فانى يصح نبزه بالالقاب السوء والمفيظة عليه ؟ وهل فرق الامة وجعلها شيعا واذهب ريحها الا هذا التنابز والايزاء العيب ، مع مايجمع الكل من اخوة الاسلام ؟

ولقد انصف العلامة القبلي في قوله في بحث الكلام مع المعتزلة من كتابه العلم الشامخ ما مثاله : اني لست بمعتزلي ولا اشعري ، ولا أرضى بغير الانتساب الى الاسلام ، وصاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، واعد الجميع اخوانا ، والمسيء على الحق اخوانا . انتهى

ومن طالع كتاب (مجمع القرآن) للامام احمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تمسك كل فرقة من فرق الاسلام بايات واخبار ذهب بها اجتهادها الى انها نصوص أو ظواهر فيما تذهب اليه ، عذرها ورحمها ، وعلم انها لم تكل جزافا ، وانما وزنت الامر بمعيار ما ادى اليه النظر ، ووقوفت الحق جهدها . ثم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ،

إلا انه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام

وقد حكى السبكي في طبقاته عن ابيه انه وقف لبعض المعتزلة على كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ظنا منه انه منهم على عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التعصب ، فانما ينسب الى المرء من مشى على منواله إه وجلي ان الذي اوصلهم الى عد الصحابة منهم ، هو التشفف بمذهبهم ، والاعتقاد بأنها الحق والصواب ، ولا غر فان الوالغ بمذهب يحاول ان يرد الكتاب والسنة وغيار الناس اليه ، بيد ان من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ، فان المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل اليه ، فهم يستدلون ثم يعتقدون ، واما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا او عصبية ، فيعتقدون ثم يستدلون لما يعتقدون ، فان رأوا خلافه اعرضوا عنه : « فما أضيع البرهان عند المقلد »

قال الامام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن) لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة الا ولها حجة من الكتاب ، وما من طائفة الا وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في عقائدهم مصنفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد الا ويعتقد انه هو المحق السعيد ، وان مخالفه لفي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم فرحون » (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين ، من المتأخرين والمتقدمين ، ولكن القصد ان نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيعاب ، ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يعجل

طاعن بطعنه في فرقة ، ولا يخلو قادح بقدحه في طائفة

وكتابه هذا بديع جدا ، رتبه على ثلاثين بابا ، في كل باب فصول جمة ، وقال رحمه الله في خاتمته ما صورته : هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن ، لجميع اهل الملل والاديان ، وهي (بمجموعها حجة) على اصحاب الظواهر الذين يأبون التأويل ، وينسبون مخالفيهم الى التعطيل (وحجة ايضا) على المتعصبين الذين يقابلون مخالفيهم بالتكفير والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة ايضا) على من ينكر النظر في كتب الاصول ، أو يقول فيها بالمنقول دون المعقول (وحجة ايضا) على من يكفر أهل القبلة ، أو يسير طائفة بالقلة ، أو يخرجهم ببدعة عن الملة (وحجة ايضا) على من يجزم على مجتهد واحد بالاصابة ، أو يسجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة أيضا) على العلماء القاصرين أيضا في العربية ، الغالين في الجدل والعصبية اه

* *

(١١) شبهة الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية

لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الاثر ، كانوا ينكرون الامراء بمخالفتهم ، لما يذيعونه من تكفيرهم وزندقتهم ، وتم لهم الامر في مثل غيلان والجعد وحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناه قبل .

قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا الجهمية ، قالوا يستتابون فان تابوا والا قتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا بالله ورسوله مطلقا ، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس

يخطئ فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون الا بعد البيان (قال) والائمة الذين امروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون: القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل انهم امروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لانهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا الناس ،فقتلوا لاجل الفساد في الارض ، وحفظا لدين الناس ان يضلوهم به

هذا ما حكاه الامام ابن تيمية في شبهة من امر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمريض ، ليشير الى ان ما زعموه دليلا ليس بدليل ولا شبهة ، فان سفك دم المعصوم انما يكون بامر قاطع ، قد نص عليه نصا لا احتمال فيه ولا اشتباه اذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ، والاحكام الجليات ، لانها تتجاذبه الآراء ، وتتنازعه الاقوال ، لانه لا اعظم بعد الشرك من سفك دم المعصوم ، وكل من اتى بالشهادتين فقد عصم دمه الا بحقه المنصوص عليه ، والاحاديث في ذلك كثيرة شهيرة لا حاجة الى ايرادها ، وكلها متفقة على ان كل من اظهر الاسلام فقد عصم دمه وماله ، وان كان يخفي جحوداً أو تعطيلا كالمنافقين ، لان لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر

اذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في ايمانه ، ويبذل وسعه لحفظ العقيدة ؟ فاني يستحل دمه لمجرد انه تأول بابا من ابواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع انه لم يجحد من الدين شيئا ؟

ومن هذا كل ما ذكروه في قتل الزنديق ، فانه لا حجة فيه قاطعة ، ولا بينة ناصعة ، كما أوضحته في تعليقاتي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لا يمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا من نص محكم ولا من ظاهر ولا من آحاد لا صحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان أظهر الاسلام وأسر الإلحاد فحكمه كالمنافق ، وبالاجماع هو معصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ، وهناك يجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعا ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمن عكس القضية ان يجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدويه حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابعته ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالتكفير » فسقط دعوى هدر دمهم بالتكفير

واما دعوى استحلال دمهم بأنهم من السعاة في الفساد في الارض ، فمردودة بان الآية لا تعم مثلهم قط وان جرينا على ان العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ورسوله محادا لهما ، متظاهرا بالكفر بالدين ، ساعيا بالفساد

السابلة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فمن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمنا قانتا محافظا على شعائر دينه ، متأولا في ابواب من العلم ماتتسع له اللغة ، ولا يأباه اللسان ، وهو لم يُرِدْ من لفظ الآية لا منطوقا ولا مفهوما ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج الى ان ينبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا ساعية في الارض بالفساد قتلا ونهبا ، فمن المحال ان يدعى شمول الآية لها ، وهل يعم المؤمنين مانزل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف مخطئ في اجتهاده ، أو أنه لم يبذل الوسع فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكأن الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في اول الامر وقلتهم ، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم ، وتمذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم ير مخالفوهم بدا من تحمل الحديث والعلم عنهم ، حرصا على الحكمة ان تضيع بموت اهلها ، كما قدمنا عن الامام احمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع انهم فرقة من الجهمية ـ هذا ما كان من امر الاثرية ، في اضطهاد الجهمية ـ

واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم ـ الاثرية ـ لما دالت لهم الدولة ، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة ، وبما اوضح بعضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال [1] :

(١) نقلا عما طبع له في حاشية الكامل للمبرد ج ٢ ص (١٣١) فما بعدها

وبعد فنحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة ، ولم نمتحن الا اهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار ، ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا ، لكان القاضي اهتك الناس لستر ، واشد الناس كشفا لعورة ، (قال) والذين خالفوا في العرض انما ارادوا نفي التشبيه فغلطوا ، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا ، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل عليهم ، وان كانوا قد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر ، وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالمخلوق ، فبين المذهبين أبين الفرق ، وقد قال صاحبكم (١) للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمخاصين ، إعذاراً وانذارا — : امتحنني وانت تعرف ما في المحنة ، وما فيها من الفتنة ، ثم امتحنني من بين جميع هذه الأمة . قال المعتصم : وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولو لم يكن قد حبسك على تهمة ، لامضى الحكم فيك ، ولو لم يخفك على الاسلام ما عرض لك ، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ، اذا كانت حالك هذه الحال ، وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ماحج (٢) فيه ان احمد ابن ابي دؤاد قال له : أليس لا شيء الا قديم او حديث ؟ قال : نعم ، قال او ليس القرآن شيئا ؟ قال نعم ، قال : أوليس لا قديم الا الله قال : نعم ، قال : فالقرآن اذا

(١) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الاثرية

(٢) يعني الامام احمد رحمه الله

حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم [1] يومئذ ان حكم كلام الله تعالى كحكم علمه ، فكما لا يجوز أن يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لا يجوز ان يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد: اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال نعم . قال: فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزا ان يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره؟ قال: لا ، وقال له روينا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، واريناك الشاهد من العقول التي بها لزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا إكفارنا إياكم ، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث ، وقلتم تكفروننا على انكار شيء يحتمل التأويل ، ويثبت بالاحاديث؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث ، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء ، وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، والى عداوتنا والنصب لنا اه . كلام الجاحظ

فانظر الى حجتهم وحجاجهم ، واعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الاسلام من خصومهم ، تعلم انه بلغ عقدهم بمذهبهم مبلغا لا غاية وراءه من التيقن والتصلب ، مع ان كل ما ذكروه لا يحل اضطهادهم لمخالفيهم ، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان ، لا بقوة السلطة والسلطان .

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله « وعبتم علينا اكفارنا اياكم

(١) يعني الامام احمد ايضا

الى قوله : وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، اذ يدل ان الشدة والمداهنة أصارت الفريقين الى استحلال ايقاع كل بالآخر ما يستطيعه من ضروب الايذاء بالقول والفعل ، حتى صار يخيل للمرء ان ذات هذه المذاهب من شأنها ان تملأ قلوب ذويها بغضا ونفارا من مخالفيها ، وانها منبت للاحن ، ومصدر للمحن والفتن . ولقد اثر هذا النبذ في اتباع الفريقين تأثيرا لم تحمد عقباه ، اذ لا تمحوه من انفس كل منهم كرور الايام ، ولا مرور الاعوام ، ما دام يقرأ في زبر كل فريق خلاف نقد الآخر ، والتشنيع عليه ، ولم ينج من هذه الخصائص والشحناء الا من نفض غبار التقليد ، وأوى من الاجتهاد الى ركن شديد .

ولقد يعجب المرء من (احمد ابن ابي دؤاد) وله من وفرة العقل ، وكبر الفهم والنبل ، ما اصاره من افراد الرجال ، كما يدريه من قرأ اخباره في مثل تاريخ ابن خلكان ، ومع ذلك يغري الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسعى لديهم بما يميل نكالهم ، وقد اثر عنه من ذلك ما شوه وجه حياته ، وكسف شمس فضائله ، فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما أصاره يؤذي من أهل مذهبه من يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه ابو الفرج الاصفهاني في كتاب الأغاني في اخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور ان اباه كان وجها من وجوه المعتزلة فخالف احمد بن ابي دؤاد في بعض مذهبه ، فاغرى به المتعصم ، وقال إنه شعوبي (١) زنديق ، فحبسه مدة

(١) في الاساس : فلان شعوبي ومن الشعوبية ، وهم الذين يصغرون شأن العرب ، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم : والشين مضمومة . وفي التاج : قال ابن منظور : وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع على جيل العجم حتى قيل لمختصر امر العرب =

طويلة ، ثم بانت براءته له او للوائق بعده ، فخلى سبيله ، وكان شاعرا ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تنسب في إياد * بأن يكفي ابوك ابا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن سعدي * دعيت الى زبيد أو مراد
إذن لفسدت بالتعويف عيشي * ولا اصلحت عيشك في إياد
وإن تك قد اصبت طريف مال * فبذلك باليسير من التلاد

هذا ما نسبه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب ابن ابي دؤاد في مذهبه ، حتى صار يستعمل لاجله الوشاية والسعاية بالابرياء والاتقياء ، ولقد آذى بذلك نفسه فاصبح بغيضا منسي الفضائل على كثرتها فيه ، حتى قال عنه الذهبي في الميزان : جهمي بغيض

وحكى السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البحاث من كبار قضاة الشافعية : أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء ، على شرط الانتقال مذهبه — يعني الاعتزال — فامتنع وقال : لا ابيع الدين بالدنيا : فتمثل له الصاحب بقول القائل :

فلا تجعلني للقضاة فريسة * فان قضاة العالمين لصوص
مجالسهم فينا مجالس شرطة * واديهم دون الشصوص شصوص (١)

= نعوي اضافوا الى ايلم لقلبته على الجيل الواحد كقولهم العادي اه وللامام ابن قتيبة كتاب في الرد على الشعوبية سماه (كتاب العرب) ظفرت بكراريس من أوله مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة المقتبس في الجزء (٩١) من المجلد (٤)

(٢) جمع شص (بالكسر) حديدة معقفة يصاد بها السمك (وبفتح) والشص اللص الحاذق اه قاموس

فأجابه البحاث بديهة بقوله :

سوى عصبة منهم تخص بمفة * ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وانما * يزين خواتيم الملوك فصوص

وهذا ايضا مما يستنكر من مثل الصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال عنه الثعالبي في اليتيمة : ليست تحضرني عبارة ارضاها للافصاح عن علو محله في العلم والادب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بغايات المحاسن ، وجمعه اشتات المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي الكفاءة في القضاء الا بتقليدهم مذهبه ، ولكن لا عجب مادامت مسائل المذاهب صارت عند مقلديها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته رأسا ، ولا يقيم لغيرها وزنا ، ولا يسير لمخالفه اذنا ، وبالله التوفيق

وقد اشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت اليه عاقبة امرهم ، الامام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجبهم اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ، وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ، ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذل لهم بعد العز ، واخملهم بعد الشهرة ، واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر به وما كان اغنى الفئتين عن الغلو والفتون ، فانا لله وانا اليه راجعون (لها بقية)